

تأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

الباحثة ريان مصطفى محمد أمين الريكاني، الكلية التقنية الإدارية، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق
الأستاذ الدكتور محمد حويش علاوي الشجيري، التقنية كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق

المستخلص

يستهدف البحث الى اختبار أي المعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد) الأكثر ملائمة للقيمة. فضلا عن اختبار علاقة وتأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2020). ولتحقيق اهداف البحث فقد تم اعتماد المنهج التجريبي الاستدلالي في اختبار وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث اعتمادا على نموذج (Ohlson) المعدل، حيث تم صياغة نموذجين احصائيين رئيسيين لاختبار فرضيات البحث. وقد تم استخدام أدوات التحليل الاحصائي الوصفية فضلا عن معامل الارتباط والانحدار المتعدد القياسي باستعمال البرنامج الإحصائي (Eviews) والبرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات المجمعة ل(13) مصرفا تجاريا مدرجا ولمدة خمس سنوات (2016-2020). اذ تم الاعتماد على البيانات الأولية المنشورة في كل من التقارير المالية السنوية للمصارف المدرجة ونشرات السوق المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية. وتم التوصل الى استنتاجات عدة كان من أبرزها تدني ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بشكل عام في المصارف التجارية المدرجة، كما توصل البحث الى ان ليس هناك تأثير معنوي لجودة التدقيق الخارجي في أي من المتغيرات المحاسبية الثلاث في علاقتها مع أسعار الأسهم في ظل وجود او عدم وجود المتغير الضابط. فيما عرض البحث جملة من التوصيات كان من أهمها ضرورة إلزام المصارف التجارية العراقية بالتطبيق الفعلي لقواعد واليات الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية الصادر عن البنك المركزي العراقي، وتفعيل دوره في الاشراف والرقابة المستمرة لضمان التطبيق الفعال والسليم. **الكلمات المفتاحية:** جودة التدقيق الخارجي، ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية.

المقدمة

يعد الفصل بين الملكية والإدارة الذي يرافقه عادة عدد لا يحصى من مشاكل الوكالة، التي تؤدي الى تضارب المصالح بين الإدارة والملاك وبالتالي ظهور العديد من الممارسات الضارة التي تحاول من خلال السلوك الانتهازي التأثير في عدم تماثل المعلومات بين الملاك والمدرء، من خلال إتباع إدارة الشركة ممارسات معينة عند إعدادها للمعلومات المالية بهدف تحقيق مصالحها الذاتية، أو تحقيق مصالح أصحاب المصلحة بالشركة، وهو ما قد يؤثر في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية، خاصة الأرباح المحاسبية، ومن هنا أصبحت حوكمة الشركات بالياتها المختلفة ومنها جودة التدقيق الخارجي إحدى الأدوات الرئيسية المستخدمة في التوفيق بين مصالح إدارة الشركات والملاك والأطراف المستفيدة الاخرى.

لذا يستهدف البحث الحالي تقييم علاقة جودة التدقيق الخارجي كالية من آليات حوكمة الشركات وملائمة القيمة للمتغيرات المحاسبية وعلاقتها بأسعار الأسهم السوقية للمساهمة في التأثير في إنتاج معلومات محاسبية ذات ارتباط قوي بسعر السوق، لأن مدرء هذه المؤسسات سيكون لديهم فرص أقل للانخراط في التلاعب بالمعلومات المحاسبية بسبب المراقبة الصارمة عليها.

وفي هذا السياق فقد تم تناول موضوع البحث من خلال خمسة محاور رئيسية، تناول الأول منها الإطار المنهجي العام للبحث فيما تناول المحور الثاني عرض أبرز الدراسات السابقة ذات العلاقة. فيما تناول المحور الثالث الإطار النظري للبحث، اما المحور الرابع فقد تناول الجانب العملي للبحث اما المحور الأخير فقد تناول أبرز الاستنتاجات والتوصيات التي تم التوصل لها.

الإطار المنهجي العام للبحث

- 1. مشكلة البحث:** يعد تباين المعلومات بين معدي ومستخدمي المعلومات المحاسبية، واختلاف الممارسات المتبعة من قبل الإدارة عند إعداد المعلومات المحاسبية، عاملاً رئيسياً مؤثراً على مدى ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في علاقتها مع القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وبالنظر لأهمية وعلاقة ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بعملية اتخاذ القرارات من قبل المستثمرين وغيرهم من المستخدمين. يمكن التعبير عن مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:
أ- ما هو المتغير المحاسبي (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية) الأكثر تأثيراً في أسعار الأسهم عند الاعلاق السنوي للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟
ب- هل هناك تأثير لجودة التدقيق الخارجي على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية) للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟

2. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث الحالي من خلال مساهمته العلمية في إثراء الجوانب الآتية:
 - أ. يعد البحث من البحوث الأولى من نوعها في البيئة المحلية التي تتناول دراسة ملائمة قيمة المتغيرات المحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية) مجمعة وفي تحديد المتغير الأكثر تأثيراً في البيئة العراقية.
 - ب. يعد البحث من البحوث الأولى في دراسة تأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية الثلاث في علاقتها بالقيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.
 - ت. المساهمة في التقييم الكمي لآلية جودة التدقيق الخارجي وملائمة القيمة للمتغيرات المحاسبية في ظل علاقتها بأسعار الأسهم السوقية للمساهمة في التأثير في إنتاج معلومات محاسبية ذات ارتباط قوي بسعر السوق.
3. **أهداف البحث:** يسعى البحث في إطار المشكلة البحثية الى تحقيق عدة أهداف رئيسية تتمثل بالآتي:
 - أ. تقييم مستوى ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد، وتحديد المتغير المحاسبي الأكثر ملائمة للقيمة.
 - ب. اختبار ما إذا كان لجودة التدقيق الخارجي تأثيراً في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية) للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2020).
4. **فرضيات البحث:** يتبنى البحث الحالي في ضوء أهدافه الفرضيات البحثية الآتية:
 - أ. ان ملائمة قيمة الأرباح في علاقتها مع سعر الاغلاق السنوي للسهم هي أكبر من ملائمة القيمة للقيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد.
 - ب. ان ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية) في علاقتها مع سعر الاغلاق السنوي للسهم هي أكبر في المصارف التجارية التي تنتم بجودة التدقيق الخارجي.
5. **منهج البحث وأدوات جمع البيانات:** اعتمد البحث في سبيل اختبار فرضياته وتحقيق أهدافه، مناهج مقسمة بحسب جوانب البحث التالية:
 - أ. الجانب النظري: تم استخدام المنهج الوصفي في عرض وتحليل متغيرات البحث بإطارها النظري، اعتماداً على الكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في الدوريات والمواقع الالكترونية ذات الصلة.
 - ب. الجانب العملي: تم توظيف كل من المنهج التطبيقي التحليلي الكمي والمنهج التجريبي الاحصائي الاستدلالي لعرض وقياس وتحليل متغيرات البحث واختبار فرضياته، اعتماداً على التقارير المالية والإدارية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث فضلاً عن نشرات وادلة سوق العراق للأوراق المالية.
6. **مجتمع وعينة البحث:** مجتمع البحث: تتمثل مجتمع البحث في قطاع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المستقرة في الادراج والعمل والتي بلغت (24) مصرفاً. وقد تم اختيار عينة عمدية من المصارف التي تحقق الشروط البحثية اللازمة لتطبيق المقاييس والاختبارات البحثية لمتغيرات البحث وعلاقتها، وان أبرز تلك الشروط هي الادراج المستمر خلال الفترة الزمنية المختارة وتوافر سلسلة بيانات متكاملة، فضلاً عن تماثلها في تطبيق المعايير المحاسبية. وفي ضوء ذلك فقد تم اختيار عينة مؤلفة من (13) مصرفاً قد تحققت فيها تلك الشروط وبنسبة معاينة بلغت (54%).
7. **حدود البحث:** تتمثل حدود البحث مقسمة وفقاً للمحاور الآتية:
 - أ. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث بالبيئة العراقية بشكل عام وقطاع المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص.
 - ب. الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث في سلسلة زمنية رئيسية تتمثل بالفترة (2016-2020) والتي تم تحديدها في ضوء تجانس تطبيق المعايير المحاسبية حيث تم تطبيق (IFRS) في قطاع المصارف ابتداء من السنة المالية (2016).

الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء عرضاً موجزاً لمحتوى ونتائج بعض الدراسات السابقة التي تم جمعها ومراجعتها والتي تناولت الجوانب والمجالات المختلفة المتعلقة بموضوع البحث للاستفادة من إجراءاتها المنهجية والتحليلية والتي كان لها أثر كبير في إغناء هذا البحث.

1. دراسة (السفان، 2016): "قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية"

هدف هذا البحث المنشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية إلى بيان أثر مفهوم أهمية قيمة المعلومات المحاسبية، وعرض ومناقشة أبرز النماذج الإحصائية المستخدمة في تحديد مدى ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، مع تحديد قيمة المعلومات المحاسبية للمتغيرات الأساسية في كل نموذج وأخيراً قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق الأوراق المالية العراقية لعينة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم تطبيق البحث على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، حيث بلغت العينة البحثية 17 مصرفاً للفترة 2012-2013، بناءً على نموذج السعر (Ohlson 1995). وتوصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها تدني مستوى الملاءمة الملحوظ لقيمة المعلومات المحاسبية في السوق العراقي للأوراق المالية وفق نموذج القياس بسبب القوة التفسيرية المنخفضة لمعامل التحديد R2 لكل من أرباح التشغيل للسهم الواحد والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، وهذا مؤشر على ضعف مستوى الابتكار المالي في العراق، فيما أوصى البحث بضرورة إعادة النظر في نظام الإبلاغ المالي العراقي الحالي بما يلائم والاتجاهات والمفاهيم الحديثة، وضرورة تطوير سوق العراق للأوراق المالية.

2. دراسة (القرغولي، 2021): "تأثير حوكمة الشركات في الشفافية وانعكاسها على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية"

هدفت الدراسة المقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة الى معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات في الشفافية وانعكاسها على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية. حيث تم جمع البيانات اللازمة لغرض الدراسة العملية من القوائم المالية المنشورة في موقع هيئة الأوراق المالية، وتم إعتماد عينة تتكون من 14 شركة من مختلف القطاعات والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2015-2017. وتم استخدام نموذج Ohlson (1995) واستخدام مقياس Standard & Poor's لقياس الشفافية، وتوصلت الدراسة الى تمتع جميع الشركات بنسبة عالية من ملائمة القيمة، ووجود تأثير بنسبة ضئيلة لآليات الحوكمة على الشفافية ووجود تأثير بنسبة عالية للشفافية على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية.

3. دراسة (Gee-Jung, 2009): "The Value Relevance of Book Values, Earnings and Cash Flows: Evidence from Korea"

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من علاقة ملائمة القيمة للقيمة الدفترية والأرباح والتدفقات النقدية في أسعار الأوراق المالية. وتستخدم الدراسة أساساً نموذج تقييم مايرز (1977) وأوهلسون (1995) وفيلسون (1995). وتقوم الدراسة بإجراء تحليلات لجميع البيانات من عينات مقسمة الى شركات هادفة للربح وشركات غير هادفة للربح لمراقبة التغيرات في ملائمة القيمة خلال الفترة من 1994-2005 في أسواق الأوراق المالية الكورية، وتشير النتائج التجريبية للدراسة الى أن القيمة الدفترية هي المتغير الأكثر ملائمة للقيمة وأن التدفقات النقدية لها ملائمة قيمة أكبر من الأرباح في جميع العينات والعينات الفرعية والفترات الزمنية، كما وتظهر النتائج أيضاً أن ملائمة القيمة المجمعة للقيمة الدفترية والتدفقات النقدية هي أكثر ملائمة من القيمة الدفترية والأرباح، مما يشير الى أن التدفقات النقدية يمكن أن تكون بديلاً للأرباح في نموذج تقييم حقوق الملكية. وتمثل المساهمة المهمة لهذه الدراسة في توثيق التدهور للملائمة قيمة الأرباح وزيادة أهمية قيمة التدفقات النقدية في تقييم حقوق الملكية، ومن المحتمل أن يقتصر هذا فقط على الفترة من 1994 إلى 2005 في أسواق الأسهم الكورية، أو قد يكون هذا هو النمط الحقيقي الذي لا تلعب فيه الرهانات دوراً مهماً في أسعار الأوراق المالية.

4. دراسة (Alkali et al., 2018): "Book value, earnings, dividends, and audit quality on the value relevance of accounting information among Nigerian listed firms."

تهدف هذه الدراسة الى تحديد تأثير (IFRS) في التقارير المحاسبية الجديدة للشركات النيجيرية المدرجة. اذ تستخدم هذه الدراسة القيمة الدفترية والأرباح ومقسوم الارباح للتعبير عن المعلومات المحاسبية في ظل (IFRS) لبيان مدى ملائمة قيمتها قبل وبعد تبني (IFRS)، باستخدام عينة من 126 شركة نيجيرية مدرجة في سوق الأوراق المالية من 2009 إلى 2013. وتم جمع البيانات من Thompson Reuters و DataStreams والتقارير السنوية للمصارف. واعتمدت الدراسة نموذج Ohlson (1995)، لبيان دور القيمة الدفترية والأرباح ومقسوم الارباح في تقييم اسهم حقوق الملكية. وتوصلت الدراسة الى أن مجموع القيمة الدفترية والأرباح ومقسوم الأرباح لا توفر تأثيرات ذات دلالة إحصائية على جودة المعلومات المحاسبية بعد تبني (IFRS)، وأن جودة تدقيق Big4 قد وفرت تأثيراً على جودة المعلومات المحاسبية بسبب اعتماد (IFRS). لذلك توفر نتائج هذه الدراسة إضافة للأدبيات حول انخفاض جودة المعلومات المحاسبية في بيئة سوق ناشئة مثل نيجيريا. وخلصت الدراسة الى التوصية لواضعي السياسات والمنظمين والحكومة بأن المعلومات المحاسبية لا توفر ملائمة قيمة بين الشركات النيجيرية المدرجة بعد تبني (IFRS).

5. دراسة (Alzoubi, 2018): "Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan."

تقدم هذه الدراسة الدليل الأولي فيما يتعلق بالعلاقة بين جودة المراجعة وتمويل الديون، وإدارة الأرباح في الأردن. واستخدمت الدراسة النسخة المقطعية من نموذج جونز المعدل، حيث تم استخدام الاستحقاقات التقديرية كبديل لإدارة الأرباح. وتم استخدام انحدار المربعات الصغرى المعمم لفحص تأثير جودة المراجعة وتمويل الديون على إدارة الأرباح باستخدام عينة تتكون من 72 شركة صناعية خلال الفترة المحددة من 2006 إلى 2012. وتشير النتائج إلى أن جودة المراجعة (مدة المدقق، والحجم، والتخصص، والاستقلالية) وتمويل الديون (الديون المنخفضة) يقللان من إمكانات إدارة الأرباح، وبالتالي يعززان جودة التقارير المالية. بشكل ثابت، قد يؤدي ارتفاع الديون إلى زيادة مخاطر إدارة الأرباح. ويشير هذا البحث تداعيات محتملة على صانعي السياسات في الأردن والدول الأخرى للنظر فيها عند صياغة نظام تدقيق أكثر شمولاً وموثوقية.

6. دراسة (Wijaya, 2020): "The effect of audit quality on firm value: A case in Indonesian manufacturing Firm."

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير جودة التدقيق على قيمة الشركة في شركات التصنيع المدرجة في البورصة الإندونيسية في 2013 إلى 2017. المجتمع في هذه الدراسة هم جميع شركات التصنيع المدرجة في البورصة الإندونيسية. وتم اختبار بيانات البحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد. وأظهرت نتائج هذه الدراسة بأن جودة التدقيق لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة في شركات التصنيع في البورصة الإندونيسية. وتبين بأن سوق رأس المال الإندونيسي يعطي تقديراً إيجابياً للشركات التي لديها عمليات تدقيق عالية الجودة. ومن المتوقع أن تؤدي جودة التدقيق الأعلى إلى تقليل تكاليف الوكالة وتقليل عدم تناسق المعلومات وزيادة قيمة الشركة. وتُنصح الشركات باستخدام مدققين ذوي جودة أعلى من أجل زيادة قيمة الشركة في سوق رأس المال الإندونيسي. وقد تم إثبات بأن جودة التدقيق التي يقوم بتوكيلها المدققون الأربعة الكبار (Big4) وغير الكبار لها تأثير إيجابي على قيمة الشركة في شركات التصنيع في بورصة إندونيسيا.

وفي ضوء ما تقدم يمكن إبراز اهم ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة وأبرز اسهاماته من خلال المحاور التالية:

1. تناول البحث الحالي آلية جودة التدقيق الخارجي وتحليلها بالإضافة الى المتغير الضابط المتمثل ب (حجم المصرف)، فضلاً عن تناول ثلاث متغيرات محاسبية مجتمعة (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية)، حيث على حد علم الباحثة لم يتم ضمن الدراسات السابقة تناول هذه المتغيرات مجتمعة كمتغيرات مستقلة واعتبار ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية متغير تابع لها.

2. على الرغم من تعدد الدراسات التي تبنت العلاقة بين جودة التدقيق الخارجي وملائمة قيمة المعلومات المحاسبية، إلا أن أغلبها ركزت على الأسواق المالية المتقدمة فقط، والأقلية منها قد ركزت على الأسواق المالية الناشئة، لذلك سعى البحث إلى تحديد مدى توافر ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقييم التأثير الذي تضيفه جودة التدقيق الخارجي على درجة ملائمة المعلومات المحاسبية في العراق خصوصاً بعد تطبيق (IFRS) في قطاع المصارف.

التأثير النظري

1. **جودة التدقيق الخارجي:** لقد أصبح دور التدقيق الخارجي فعالاً وجوهرياً في عملية حوكمة الشركات لأنه يجد من مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، كما يجد أيضاً من التعارض بين المالكين وإدارة الوحدة ويعد المدقق المستقل والمحيد أحد أهم وسائل ضمان جودة المعلومات المالية من خلال تقليل مخاطر الأخطاء الجوهرية فيها، إذ يقع على عاتق المدقق الخارجي مسؤولية المساهمة في دعم الدور الإيجابي للتدقيق من خلال حرص المدقق على زيادة جودة التدقيق والإبلاغ السليم عن رأيه، لكسب ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى (محسن، 2021: 7). لذا فإن جودة التدقيق بحسب (DeAngelo, 1981)، بأنها الاحتمال المشترك بأن المدققين "يكشفون خرقاً في النظام المحاسبي للعميل، ويبلغون عن ذلك الخرق"، فيما يعرفها (DeFond & Zhang, 2014) على أنها "ضمان أكبر لجودة التقارير المالية العالية". فيما أشار (Christensen et al., 2016) إلى أن المستثمرين الأفراد يقدرّون كفاءة المدقق كمؤشر على جودة التدقيق العالية بينما يرى متخصصو التدقيق بأن الامتثال لمعايير التدقيق كعلامة على جودة التدقيق العالية (Zheng et al., 2018: 1-2). وبالتالي فإن DeAngelo (1981)، يركز على مدخلات التدقيق في اكتشاف الأخطاء بينما يهتم الممارسون بالامتثال (Christensen et al., 2016). ويمكن القول إن تعريف (DeFond and Zhang, 2014) يتضمن كلاً من اكتشاف المدقق للأخطاء والامتثال لمعايير التدقيق كأساس لجودة التدقيق.

وقد ذكرت (عقراوي، 2015) في دراستها عناصر القياس المؤثرة في جودة التدقيق بأنها أولاً قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء وتشمل المؤهلات العلمية والعملية، والخبرة المهنية، والمعرفة الصناعية، ومعرفة العملاء، والتكيف مع العملاء الجدد، ومواكبة التقنيات المتقدمة. وثانياً السلوك المهني ويشمل عدة عناصر للقياس منها بذل العناية المهنية، والاستقلالية والموضوعية، وتضارب المصالح، والحكم الشخصي. فيما يمثل العنصر الثالث بالدوافع الاقتصادية وتشمل هذه الدوافع عدة عناصر منها مقاضاة المدقق، أتعاب التدقيق، تكاليف مكتب التدقيق، إمكانية الحصول على عمل استشاري من العملاء، التطورات المهنية، والتطورات في بيئة الأعمال. أما العنصر الرابع فيتمثل في هيكل السوق ويشمل عدة عناصر لقياسها كالمنافسة والطلب وتوريد خدمات التدقيق والعقبات داخل مكتب التدقيق. فضلاً عن العنصر الخامس المتمثل بمدة ارتباط المدقق بالعميل حيث يؤدي طول الفترة التي يرتبط بها المدقق بالعميل إلى زيادة خبرة المدقق بأعمال المنشأة الخاضعة للتدقيق، مما ينعكس منطقياً على كفاءة عملية التدقيق (عقراوي، 2015: 46).

2. **ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية:** يعد إعداد وإيصال القوائم المالية من قبل الشركات المدرجة من أهم وسائل الاتصال الرئيسية المستخدمة في التواصل مع المساهمين والجمهور بشكل عام. لذا فإن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية هي تلك المعلومات التي تمتلك تأثيراً في سعر السهم المتداول في سوق الأوراق المالية والذي يتم تحديده من قبل سوق المشاركين من خلال العرض والطلب للأسهم ذات العلاقة في سوق رأس المال، ويعتبر سعر سهم الشركة مؤشراً مهماً لانعكاس قيمة الشركة بالنسبة للمستثمرين، بحيث أن ارتفاع أسعار الأسهم يجذب انتباه المستثمرين للاستثمار في رأس مال تلك الشركة. كما يمكن إعتبار الإعلان عن توزيعات الأرباح بمثابة إشارة للمستثمرين في عملية اتخاذهم لقراراتهم الإستثمارية. فالمدرء يمتلكون معرفة خاصة بالمعلومات المتعلقة بخصائص الشركة غير المعروفة للسوق خاصة المتعلقة بتوزيع الأرباح. وتعتبر هذه المعلومات ذات قيمة ملائمة إذا كان من الممكن أن يكون للاستثمارات القائمة أو لفرص الاستثمارات المقبلة تأثيراً إيجابياً على التدفقات النقدية المستقبلية للشركة، فإذا تمكن المدير من إظهار معلومات مقنعة فسوف يؤثر ذلك على قرارات الجمهور وتفتحهم بالمعلومات بحيث ينعكس ذلك على سعر السهم، وهذا يفسر مدى أهمية القرارات الإدارية حول منح المستثمرين لمعلومات تتطابق مع الوضع الحقيقي للشركة (Sukesti et al., 2021: 2). وقد تم استخدام مصطلح "ملاءمة القيمة Value Relevance" بهذا المعنى لأول مرة في الأدبيات المحاسبية من قبل (Amir et al., 1993: 230). لذا يعبر عن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية باعتبارها "قدرة المعلومات الناتجة عن القياس المحاسبي على تفسير ثروة الوحدة الاقتصادية أو التغيرات التي تطرأ عليها عند نقطة زمنية معينة أو مرور الزمن وعلى التوالي" (السفان، 2016: 26). ولخص جبار (2021) مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية بالإعتماد على إمكانيةها في (جبار، 2021: 57):

أ. إنعكاس القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية ومدى تأثيرها في سلوك صانعي القرار،

ب. بناء التنبؤات حول نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية،

ت. وأخيراً قدرتها على التلخيص والتوصيل للمعلومات المؤثرة في أسعار وعوائد الأسهم.

لذا وما سبق فإن ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية هي قدرة المعلومات على عكس نتائج أنشطة الشركة بشكل يمكن المستثمرين ومتخذي القرارات الآخرين من الإعتماد عليها والتنبؤ من خلالها بشكل صحيح بالمخاطر والعوائد المحتملة وبالتالي إمكانية اتخاذ أفضل القرارات.

3. **حجم الشركة وقياس ملائمة القيمة:** ذكر (Faradilla & Shodiq, 2016) بأن حجم الشركة يعد من أحد العناصر المهمة التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وعلى عكسهم اكتشف (Jalil, 2013) بأن حجم الشركة ليس له أي تأثير على ملائمة قيمة الأرباح المحاسبية، ويعتمد هذا على أساس أن غالبية المستثمرين يعتقدون بأنه كلما كانت الشركة أكبر كلما قلت المخاطر ويعمل حجم الشركة أيضاً بمثابة وسيط للمعلومات عن سعر السهم لأنه يعكس إدارة الأرباح. وتميل الشركات الكبيرة للحصول على قدر أكبر من المعلومات مقارنة بالشركات الأصغر حجماً (Putri et al., 2020: 5). وما أن معلومات الشركات الكبيرة متاحة

أكثر أمام الجمهور لنا تستغرق وقتاً أقل للإبلاغ. لذا يرغب المستثمرون بمعرفة المزيد عن الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة حيث يؤدي الى توقع الحصول على قدر أقل من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين المحليين والأجانب في الشركات الكبيرة الحجم حسب (Covrig et al. (2006). وقد قام Kim and Yoo (2009) بقياس حجم الشركات من خلال القيمة السوقية للأسهم العادية في نهاية العام واستخدموها كبديل لدرجة عدم تماثل المعلومات، وتوصلوا الى أنه كلما كان حجم الشركة أكبر انخفضت درجة عدم تماثل المعلومات، وتم التوصل الى وجود ارتباط سلبي بين حجم الشركة وبين معلومات الأرباح المبلغ عنها (Jabar, 2012:68). لذا يتضح مما سبق بأن حجم الشركة يعد عاملاً مهماً يتعلق بتوفير المعلومات المحاسبية لتقليل وجود عدم تناسق المعلومات وزيادة ملائمة قيمة المعلومات ويساعد في مواجهة حالات عدم التأكد، وبالتالي التأثير في قرارات المستثمرين، لذا فمن المهم استخدام حجم المصرف في البحث الحالي كعنصر تحكم لفحص تأثيره على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في إطار الجانب العملي للبحث.

4. جودة التدقيق وانعكاساته في ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية: يؤدي المدقق الخارجي دوراً مهماً وكبيراً في مجال فاعلية الحوكمة لمساهمة في الحد من مشكل الوكالة بجمع أنواعها، كما يخفف من مشكلة عدم تماثل المعلومات، لذا يجب على المدقق الخارجي عند تنفيذه لمسؤولياته أن يتبع معايير التدقيق الصادرة عن الهيئات التنظيمية لضمان إضفاء الثقة والمصادقية على المعلومات المحاسبية من خلال إبداء رأي محايد حول عدالة وصدق القوائم المالية للشركة (الشعري، 2010: 60). وتشير دراسة كل من (Ferguson et al. (2003 و (Francis et al. (2005 بأن المدققين ذوي الجودة العالية يتوافر عليهم الطلب العالي من المساهمين، أي أن المكاتب الكبيرة توفر عمليات تدقيق عالية الجودة مقارنة بالمكاتب الصغيرة، وبالتالي يجب أن يكون مقدمو الخدمات عالية الجودة قادرين على تحصيل أقساط رسوم تدقيق أعلى من تلك الخاصة بالخدمات منخفضة الجودة (Choi et al., 2010: 9). يشير هذا إلى أنه إذا كانت المكاتب الكبيرة تقدم عمليات تدقيق ذات جودة أعلى من المكاتب الصغيرة فسوف يلاحظ المرء ارتباطاً إيجابياً بين رسوم التدقيق وحجم المكتب وبالتالي بين رسوم التدقيق وجودة التدقيق. وعلى هذا الأساس استندت هذه الدراسة في تحديد مدى جودة التدقيق على رسوم التدقيق. لذا ينبغي على كل شركة تعيين مدقق خارجي لتدقيق قوائمها المالية وتقرير المعلومات اللازمة عن الشركة إلى المساهمين، ومن أجل أن يؤدي المدقق مهامه بأعلى درجات المهنية لا بد من تمتعه بالاستقلالية الكاملة عن إدارة الشركة لأنها تعد ضمانه ضرورة لحماية حقوق المساهمين والأطراف الأخرى ذات المصلحة بالشركة وينبغي أن يكونوا واثقين من نزاهة المدقق وعدم تواطئه مع الإدارة. إذ يلعب المدقق الخارجي دوراً مهماً في الحد من أي انحرافات مالية أو إدارية يمكن أن تقع في الشركة (Helalat, 2016: 28).

تقييم المتغيرات واختبار فرضيات البحث

1. مفهوم وأدوات تقييم متغيرات البحث

المتغير الرئيس الأول (المستقل) جودة التدقيق الخارجي: يقيس هذا المتغير مستوى جودة التدقيق الخارجي في المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتزامهم بقواعد الحوكمة بشكل عام ومتطلبات الحوكمة المصرفية بشكل خاص. ويتم قياس جودة التدقيق من خلال اللوغاريتم الطبيعي لأتباع مكتب أو شركة التدقيق لكل مصرف من مصارف العينة (Francis et al., 2005).

المتغير الضابط (حجم المصرف) (FSIZE): هناك العديد من المتغيرات التي تكون ذات تأثير معدل أو متحكم عند تقييم ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، وتم اختيار حجم المصرف كمتغير ضابط للإشارة إلى تأثيره على النتائج. إذ أن للمصارف الكبيرة متغيرات محاسبية كبيرة مثل القيمة الدفترية الكبيرة والأرباح الكبيرة، لذا من المهم السيطرة على الاختلاف في حجم المصارف (Ota, 2001). وسيتم قياس المتغير الضابط من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف في نهاية العام (Jabar, 2012).

المتغير الرئيس الثاني (التابع) ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية: يؤدي الاهتمام بقياس ورقابة ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية إلى زيادة منفعة الخدمات المصرفية من خلال التخفيف من عدم تماثل المعلومات ومساعدة مستخدمي الخدمات المالية في اتخاذ القرارات السليمة. فقد تم اعتماد نموذج (Ohlson, 1995) المطور لتقييم مدى ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية للمصارف العراقية التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في كل من السوق الأولي والثانوي، من خلال بيان طبيعة العلاقة بين المقاييس المحاسبية وسعر السوق لأسهم المصرف. وقد تم اعتماد المتغيرات المحاسبية الآتية لبيان درجة ملائمة القيمة أي درجة تفسيرها للمتغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم السوقية:

أ. الأرباح (E): ويقصد بها حصة السهم الواحد من أرباح المصرف كما في نهاية السنة المالية. وتحسب بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي عدد الأسهم في نهاية السنة (Vincent: 1999).

ب. القيمة الدفترية (BV): ويقصد بها القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد للمصرف كما في نهاية السنة المالية. وتحسب بقسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي عدد أسهم رأس المال في نهاية السنة (Singhvi: 2001).

ت. التدفقات النقدية (CF): ويقصد بها صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم الواحد للمصرف كما في نهاية السنة المالية. وتحسب بقسمة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بعد الضريبة مقسومة على إجمالي عدد أسهم رأس المال في نهاية السنة (Jabar: 2012).

ث. سعر السهم (SHP): وهو سعر السهم للمصرف عند الإغلاق في نهاية السنة المالية، بحسب نشرة سوق الأوراق المالية (Anandarajan & Hasan, 2010).

2. اختبار العلاقة بين المتغيرات: بعد تقييم المتغيرات واختبار جودة البيانات يتجه البحث الى الاختبارات التجريبية لعلاقات البحث باستخدام أدوات التحليل الإحصائي الاستدلالي في سياق العلاقات بين متغيرات البحث الآتية:

أ. علاقة وتأثير ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية) في قيمة المصرف (أسعار الاسهم) في ظل وجود المتغير الضابط وبدونه.

ب. علاقة وتأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية) للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث في ظل المتغير الضابط وبدونه.

لذا سيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة للبحث باستخدام الانحدار المتعدد القياسي باستخدام برنامج (EViews) نظراً لكون البيانات المستخدمة في التحليل هي من نوع البيانات الطولية او المقطعية (Panel Data) وهي تمثل مشاهدات حول مقاطع عرضية مختلفة (المصارف) عبر الزمن (سنوات البحث). والآتي المعادلات الرئيسية المستخدمة لاختبار فرضيات البحث:

أ. نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: حيث تم استخدام معادلة الانحدار المتعدد لبيان مدى ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في علاقتها مع سعر الاغلاق السنوي للسهم (Khanagha et al. (2011). لذا تم صياغة النموذج الإحصائي الآتي:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 CF_{it} + \epsilon_{it}$$

وتنقسم هذه المعادلة الى معادلتين فرعية بحسب شمول او عدم شمول المتغير الضابط:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 CF_{it} + \epsilon_{it}$$

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 CF_{it} + \beta_4 BSIZE + \epsilon_{it}$$

حيث ان:

BFSIZE: (المتغير الضابط) لوغاريتم إجمالي الأصول.

المعاملات $\beta_{1,2,3}$ تمثل ملائمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية على التوالي. ويتم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى (H_1) من خلال معاملات الانحدار للمتغيرات المحاسبية على النحو التالي:

$$H1: \beta_1 > \beta_2$$

$$\beta_1 > \beta_3$$

ب. نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: سيتم اختبار تأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة القيمة للأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية، لذا فإن معاملات المتغيرات المحاسبية ستكون دالة لجودة التدقيق الموضحة بواسطة المتغيرات التفاعلية. إذ يتم أيضاً تضمين متغير تفاعلي في النموذج لتقييم ملائمة القيمة في ظل جودة التدقيق نفسها لاختبار تأثير جودة التدقيق في ملائمة القيمة للمتغيرات المحاسبية، ويتم تضمين شرط التفاعل بالصيغة (المتغير المحاسبي × جودة التدقيق) في المعادلة الأساسية (Shamki, 2012). وهكذا، فإن النموذج العام يكون بدون ادخال المتغير الضابط:

$$SHP = \alpha_0 + \alpha_1 AQ + \alpha_2 E + \alpha_3 E * AQ + \alpha_4 BV + \alpha_5 BV * AQ + \alpha_6 CF + \alpha_7 CF * AQ + e$$

وتكون المعادلة بعد إضافة المتغير الضابط:

$$SHP = \alpha_0 + \alpha_1 AQ + \alpha_2 E + \alpha_3 E * AQ + \alpha_4 BV + \alpha_5 BV * AQ + \alpha_6 CF + \alpha_7 CF * AQ + \alpha_8 FSIZE + e$$

حيث أن:

المعاملات α_2 و α_4 و α_6 تمثل القيمة الملائمة للأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية على التوالي في ظل غياب تأثير جودة التدقيق. والمعاملات α_3 ، α_5 و α_7 تمثل استجابة سعر السهم للأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية على التوالي عندما تتأثر بجودة التدقيق.

أما بالنسبة لمجال الأدوات المستخدمة في الحصول على البيانات من مجال الدراسة والمتمثل بالمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فقد تم استخدام البيانات التالية:

أ. التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الزمنية للبحث (2016-2020).

ب. النشرات والأدلة التابعة لسوق العراق للأوراق المالية للفترة الزمنية للبحث (2016-2020).

3. مجتمع وعينة البحث: تم اختبار قطاع المصارف التجارية الخاصة التقليدية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة الزمنية (2016-2020) والتي تمثل الحدود الزمنية للبحث. وان عدد المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (44) مصرفاً، منها (20) مصرفاً تمثل مصارفاً إسلامية و (24) مصرفاً تجارياً تقليدياً كما تشير نشرة سوق العراق للأوراق المالية في 31 كانون الأول 2021 (<https://www.isc.gov.iq/index.php>). فيما تم تحديد حجم العينة المختارة وفقاً للشروط الآتية:

أ. استمرارية تداول أسهم المصرف التجاري خلال الفترة المبحوثة (2016-2020) وعدم توقف تداول أسهمه لكل أو جزء من الفترة لمدة لا تزيد عن 6 شهور.

ب. توافر سلسلة بيانات متكاملة ومتناسقة ومتأصلة وغير منقطعة لكل مصرف يتم اختياره.

ت. تماثلها في تطبيق المعايير المحاسبية، علماً بأن المصارف المختارة هي مطبقة (IFRSs) بحسب متطلبات البنك المركزي العراقي ابتداء من السنة المالية (2016).

ووفقاً لتلك الشروط فقد بلغت عينة البحث المختارة التي حققت الشروط أعلاه (13) مصرفاً من إجمالي عدد المصارف التجارية التقليدية والبالغة (24) مصرفاً والتي حققت الشروط المذكورة لصلاحية الاختبار، أي بنسبة معاينة بلغت (54%).

تقييم وتحليل متغيرات البحث

1. **تقييم وتحليل جودة التدقيق الخارجي:** تم تقييم وتحليل جودة التدقيق الخارجي من خلال احتساب قيمة أتعاب التدقيق الخارجي السنوية للمصارف عينة البحث، إذ تتميز شركات التدقيق الكبيرة بارتفاع قيمة أتعابها، فشركات التدقيق التي تتميز بجودة التدقيق الخارجي فإنها تتميز بالمطالبة بأتعاب مرتفعة، لما توفره من معلومات محاسبية ذات جودة عالية وبأقل نسبة أخطاء. وبالتطبيق على عينة البحث فقد تم احتساب لوغاريتم قيمة الاتعاب السنوية بهدف توحيد الأسس الرياضية للمؤشرات المستخدمة. وكانت نتائج التقييم كالتالي:

جدول (1) لوغاريتم جودة التدقيق الخارجي للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	رمز المصرف	السنوات				
		2020	2019	2018	2017	2016
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	7.9712	7.9525	7.9731	8.0239	7.8929
مصرف سومر التجاري	BSUC	7.7160	7.7782	7.7782	7.7782	7.7817
المصرف التجاري العراقي	BCOI	7.8913	7.7817	7.7745	7.7938	7.7758
المصرف المتحد للاستثمار	BUND	7.8027	7.9319	7.9031	7.9031	7.9299
مصرف آشور الدولي	BASH	7.9519	7.7642	7.8751	7.8751	7.8751
مصرف الاستثمار	BIBI	7.8762	7.8435	7.9022	7.7969	7.8588
مصرف الخليج التجاري	BIME	7.8325	7.8921	7.9542	7.9542	7.9590
مصرف الشرق الأوسط العراقي	BMNS	7.9030	7.8573	7.8573	7.8576	7.8573
مصرف المنصور للاستثمار	BMFI	7.8244	7.8085	7.7781	7.8382	7.8413
مصرف الموصل	BBOB	7.7551	7.7792	7.7924	7.8145	7.9832
مصرف بغداد	BTRI	7.9590	7.9190	8.1724	8.2010	7.9637
مصرف بابل	BBAY	6.8296	6.8315	7.8434	8.3477	6.8593
مصرف الائتمان العراقي	BRTB	7.7379	7.7283	7.7442	7.7558	7.7634
متوسط لوغاريتم جودة التدقيق		7.7731	7.7591	7.8729	7.9185	7.7955

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

تشير نتائج تقييم جودة التدقيق الخارجي الى تقارب نسب الجودة بين كافة مفردات الدراسة وخلال فترة الدراسة (2020-2016)، إذ بلغ أعلى متوسط لجودة التدقيق في عام 2017 وكان بمقدار (7.9185)، فيما بلغ أدنى مستوى اتعاب في سنة 2019 بمقدار (7.7591). وهو ما يؤثر تقارب متوسط الاتعاب بين المصارف على مستوى السنوات الخاضعة للبحث. والآتي جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغير جودة التدقيق وكالاتي:

جدول (2) نتائج التحليل الوصفي لمتغير جودة التدقيق الخارجي

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	7.89	8.02	7.9600	.04690
BSUC	5	7.72	7.78	7.7680	.02683
BCOI	5	7.77	7.89	7.8020	.04970
BUND	5	7.80	7.93	7.8920	.05357
BASH	5	7.76	7.95	7.8700	.06856
BIBI	5	7.80	7.90	7.8560	.03847
BIME	5	7.83	7.96	7.9160	.05550
BMNS	5	7.86	7.90	7.8680	.01789
BMFI	5	7.78	7.84	7.8180	.02490
BBOB	5	7.76	7.98	7.8240	.08905

BTRI	5	7.92	8.20	8.0420	.13198
BBAY	5	6.83	8.35	7.3420	.71075
BRTB	5	7.73	7.76	7.7460	.01342
G. Mean	5	7.727	7.958	7.8234	0.1021

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

وتشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق الى تقارب كبير في اعداد التدقيق بين المصارف عينة البحث، حيث بلغ المتوسط العام لقيمة الانحراف المعياري (0.1021). فيما بلغ المتوسط العام لنسب الاتعاب السنوية بمقدار (7.8234) وهو مقارب لمتوسط الحد الأدنى البالغ (7.727). وهو ما يشير الى تقارب اعداد التدقيق على الرغم من اختلاف حجم المصارف عينة البحث وعلى الرغم من اختلاف هيكل الملكية بينها، وهو ما يمكن ان يشير الى التأثير التنظيمي في عملية تحديد الأجور فضلا عن تقارب مستوى جودة التدقيق بين مكاتب وشركات التدقيق المكلفة بتدقيق المصارف عينة البحث.

2. تقييم وتحليل المتغير الضابط (حجم المصرف): تختلف عملية اختيار المتغيرات الضابطة بحسب طبيعة واهداف البحث لغرض تقييم وتحليل ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية في ظل اليات الحوكمة، ويستند البحث الحالي على حجم المصرف كمتغير ضابط له تأثير في درجة القدرة والالتزام بمتطلبات الحوكمة والتي تنعكس في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ولغرض تقييم وتحليل حجم المصرف تم اعتماد إجمالي الأصول لتمثيل المتغير الضابط، اذ أن إجمالي الأصول الواقع تحت سيطرة الإدارة قد يكون أفضل مؤشر للقدرة المالية للمصرف مقارنة بالمؤشرات الأخرى في التأثير بحجم وامكانيات المصرف في الالتزام بمتطلبات الحوكمة وبالتالي الاهتمام في ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية، ومن اجل توحيد أسس القياس فقد تم حساب اللوغاريتم لقيمة اجمالي الأصول وكانت نتائج الاحتماس لمصارف عينة كالآتي:

جدول (3) لوغاريتم حجم المصرف- المتغير الضابط للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	رمز المصرف	السنوات				
		2020	2019	2018	2017	2016
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	11.9513	11.8012	11.7207	11.7810	11.7625
مصرف سومر التجاري	BSUC	11.5226	11.5445	11.6122	11.5912	11.5461
المصرف التجاري العراقي	BCOI	11.7902	11.6528	11.6473	11.6633	11.6272
المصرف المتحد للاستثمار	BUND	11.8445	11.7812	11.7122	11.7154	11.7224
مصرف آشور الدولي	BASH	11.6757	11.6190	11.6697	11.5749	11.5736
مصرف الاستثمار	BIBI	11.757	11.7241	11.7832	11.7586	11.76183
مصرف الخليج التجاري	BIME	11.7082	11.7396	11.7621	11.7805	11.9041
مصرف الشرق الأوسط العراقي	BMNS	11.8114	11.8183	11.9034	11.8733	11.8174
مصرف المنصور للاستثمار	BMFI	12.1097	12.1647	12.1948	12.1194	12.0418
مصرف الموصل	BBOB	11.5992	11.6129	11.6125	11.6121	11.6128
مصرف بغداد	BTRI	12.1521	12.0541	12.0467	12.0376	12.0793
مصرف بابل	BBAY	11.6807	11.6308	11.5748	11.5165	11.5371
مصرف الائتلاف العراقي	BRTB	11.7218	11.7181	11.6969	11.6781	11.7104
متوسط لوغاريتم حجم المصرف		11.7942	11.7586	11.7644	11.7463	11.7459

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

وتشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق الى وجود تقارب كبير بين أحجام المصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة، ولم يظهر أي تغيير مفاجئ أو شاذ بينها بل تم الحفاظ على مستوى الحجم على مدار سنوات الدراسة وعلى صعيد كل مصرف على حده، وظهر مصرف المنصور (BMFI) ومصرف بغداد (BBOB) بأعلى حجم بين المصارف عينة البحث حيث تراوح لوغاريتم مجموع موجوداتها بين (12.15-12.19) على التوالي، علماً بأن المصرفين ذو ملكية عائدة الى الأفراد. اما على

المستوى الإجمالي فقد كان أعلى متوسط حجم في سنة 2020 بمقدار (11.79)، وإن أدنى متوسط كان في سنة 2016 بمقدار (11.745). فيما تشير نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لنتائج التقييم كما تظهر في الجدول التالي:

جدول (4) نتائج التحليل الوصفي للمتغير الضابط - حجم المصرف

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	11.72	11.95	11.8020	.08786
BSUC	5	11.52	11.61	11.5620	.03701
BCOI	5	11.63	11.79	11.6760	.06465
BUND	5	11.71	11.84	11.7540	.05550
BASH	5	11.57	11.68	11.6220	.05263
BIBI	5	11.72	11.78	11.7560	.02191
BIME	5	11.71	11.90	11.7780	.07294
BMNS	5	11.81	11.90	11.8440	.03912
BMFI	5	12.04	12.19	12.1240	.05683
BBOB	5	11.60	11.61	11.6080	.00447
BTRI	5	12.04	12.15	12.0740	.04506
BBAY	5	11.52	11.68	11.5880	.06611
BRTB	5	11.68	11.72	11.7060	.01673
G. Mean	5	11.71308	11.83077	11.76108	0.047755

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

وتوضح نتائج التحليل الظاهرة في الجدول السابق إلى أعلى مستوى للمتوسط الحسابي لمصرف المنصور (BMFI) حيث بلغ (12.12)، فيما بلغ المتوسط العام لمتوسطات عينة البحث (11.76). فيما أشارت نتائج الانحراف المعياري إلى وجود تفاوت بسيط بين أحجام المصارف عينة البحث واختلاف بسيط على مدار سنوات الدراسة، كما تشير النتائج إلى أن المصارف ذات الحجم الأكبر تتمثل في المصارف ذات الملكية المؤسسية الأجنبية.

3. **تقييم وتحليل متغيرات ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية:** يتناول هذا المحور عرض وتقييم وتحليل المتغيرات الفرعية للمتغير الرئيس ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية بالاعتماد على البيانات الأولية (الملحق رقم 2) التي تم جمعها من خلال التقارير المالية السنوية المنشورة على موقع سوق العراق للأوراق المالية ودليل الشركات العراقي والنشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة البحث والبالغة (13) مصرفاً تجارياً مدرجاً للفترة المالية (2016-2020). وتتمثل المتغيرات الفرعية لحساب ملائمة القيمة (ربحية السهم، القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية التشغيلية للسهم) كمتغيرات مستقلة والمتغير المعتمد والمتمثل في (أسعار الأسهم عند الإغلاق)، وكالاتي:

أ. **تقييم وتحليل أسعار الأسهم عند الإغلاق:** ركزت العديد من دراسات ملائمة القيمة السابقة على استخدام سعر الإغلاق السنوي للسهم Bao & Bao (2012) ; Chen & Zhang (2007) ; (2001)، وعلى غرار هذه الدراسات تم استخدام أسعار الأسهم الختامية السنوية الموثقة في النشرة السنوية لحركة التداول لسوق العراق للأوراق المالية للمصارف عينة الدراسة وخلال مدة الدراسة (2016-2017)، وكانت النتائج كما موضحة في الجدول التالي:

جدول (5) أسعار الاسهم عند الإغلاق للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	رمز المصرف	السنوات				
		2020	2019	2018	2017	2016
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	0.92	0.61	0.34	0.47	0.41
مصرف سومر التجاري	BSUC	0.40	0.51	0.90	0.90	0.90
المصرف التجاري العراقي	BCOI	0.44	0.46	0.47	0.49	0.48
المصرف المتحد للاستثمار	BUND	0.08	0.07	0.09	0.23	0.31
مصرف آشور الدولي	BASH	0.28	0.24	0.23	0.30	0.34
مصرف الاستثمار	BIBI	0.23	0.27	0.28	0.42	0.60

0.14	0.14	0.19	0.39	0.45	BIME	مصرف الخليج التجاري
0.12	0.10	0.13	0.35	0.43	BMNS	مصرف الشرق الأوسط
0.57	0.67	0.63	0.79	0.99	BMFI	مصرف المنصور للاستثمار
0.13	0.16	0.16	0.32	0.56	BBOB	مصرف الموصل
0.41	0.30	0.29	0.61	0.91	BTRI	مصرف بغداد
0.07	0.11	0.19	0.30	0.33	BBAY	مصرف بابل
0.41	0.43	0.40	0.68	0.75	BRTB	مصرف الائتمان العراقي
0.32	0.31	0.33	0.48	0.57	متوسط أسعار الأسهم عند الاغلاق	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة السنوية لسوق العراق للأوراق المالية.

ونشير النتائج الظاهرة في الجدول السابق الى أن أسعار الأسهم كانت متفاوتة بين مفردات عينة البحث بشكل عام وبين سنوات البحث على صعيد أغلب المصارف. وقد تراوحت بشكل خاص بين (0.07-0.92)، حيث سجل المصرف الأهلي في سنة 2020 أعلى سعر اغلاق للأسهم والبالغة (0.92)، فيما سجل مصرف مصرف بابل في سنة 2020 أدنى سعر قد بلغ (0.07). كما أظهرت أغلب المصارف انخفاض عام في اسعار اسهمها في سنة (2020) مقارنة بسنة (2016)، اما على مستوى السنوات لجميع مصارف العينة فقد احتلت سنة 2016 اعلى معدل أسعار بلغ (0.57)، فيما كان أدنى معدل في سنة 2019 حيث بلغ (0.31). ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لمتغير أسعار الأسهم عند الاغلاق للعينة المدروسة وكالاتي:

جدول (6) نتائج التحليل الوصفي لمتغير أسعار الاغلاق لاسهم المصارف عينة البحث

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	.34	.92	.5500	.22946
BSUC	5	.40	.90	.7220	.24682
BCOI	5	.44	.49	.4680	.01924
BUND	5	.07	.31	.1560	.10807
BASH	5	.23	.34	.2780	.04494
BIBI	5	.23	.60	.3600	.15215
BIME	5	.14	.45	.2620	.14721
BMNS	5	.10	.43	.2260	.15274
BMFI	5	.57	.99	.7300	.16613
BBOB	5	.13	.56	.2660	.18050
BTRI	5	.29	.91	.5040	.26092
BBAY	5	.07	.33	.2000	.11402
BRTB	5	.40	.75	.5340	.16742
G. Mean	5	0.26	0.61	0.4043	0.15305

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

وتظهر نتائج التحليل أعلاه، الى ان هناك تقارب كبير بين أسعار الأسهم للمصارف عينة البحث، حيث بلغ المتوسط العام لقيمة الانحراف المعياري (0.153). فيما بلغ متوسط المتوسطات (0.404)، للعينة المدروسة.

ب. تقييم وتحليل نسبة ربحية السهم الواحد: تم احتساب وتقييم نسبة ربحية السهم الواحد من خلال قسمة صافي الدخل السنوي بعد الضريبة على العدد الإجمالي لأسهم راس المال باعتماد التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث والفترة المالية (2016-2020)، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (7) نسبة ربحية السهم الواحد للمصارف عينة البحث

السنوات					رمز المصرف	اسم المصرف
2020	2019	2018	2017	2016		
0.08	0.037	-0.032	0.012	0.094	BNOI	المصرف الأهلي العراقي
0.00427	0.004	0.00364	0.001599	0.015	BSUC	مصرف سومر التجاري

0.142	0.026	0.043	0.04	0.03	BCOI	المصرف التجاري العراقي
0.001	-0.007	-0.035	-0.014	0.004	BUND	المصرف المتحد للاستثمار
0.06	0.0243	0.0191	0.054	0.059	BASH	مصرف آشور البولي
0.019	0.0688	0.001	0.016	0.041	BIBI	مصرف الاستثمار
0.0015	-0.013	0.002	0.014	0.02	BIME	مصرف الخليج التجاري
-0.008	0.0003	-0.009	-0.002	0.047	BMNS	مصرف الشرق الأوسط
0.025	0.03	0.076	0.053	0.052	BMFI	مصرف المنصور للاستثمار
0.006	0.014	0.01	0.019	0.014	BBOB	مصرف الموصل
0.121	0.029	0.017	0.024	0.081	BTRI	مصرف بغداد
-0.00655	0.0053	0.0151	0.0136	0.0294	BBAY	مصرف بابل
-0.014	-0.02	0.022	0.027	0.02	BRTB	مصرف الائتمان العراقي
0.00255	0.00118	0.00079	0.0015	0.0023	متوسط نسبة العائد على السهم	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

ويظهر من خلال الجدول السابق وجود تذبذب مستمر في أسعار الأسهم على مستوى المصارف عينة البحث وعلى طول فترة الدراسة، حيث ظهر المصرف التجاري العراقي (BCOI) وبالتحديد في سنة (2020) بمحصوله على أعلى نسبة ربحية للسهم بلغت (0.14)، في حين ظهر مصرف الشرق الأوسط (BIME) بأقل نسب للربحية سالبة بمقدار (0.009)، وعلى المستوى الإجمالي فقد كان أعلى متوسط ربحية سنوي بلغ (0.00255) في سنة 2020 وكانت أقل ربحية في سنة 2019 بمقدار (0.00118) ويمكن ان يكون مرد ذلك الى انتشار جائحة كوفيد 19 في هذه الفترة. والآتي جدول يبين التحليل الاحصائي الوصفي لنتائج تقييم نسبة عائد السهم:

جدول (8) نتائج التحليل الوصفي لمغبر ربحية السهم للمصارف عينة البحث

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	-.03	.09	.0382	.05118
BSUC	5	.00	.02	.0057	.00530
BCOI	5	.03	.14	.0562	.04847
BUND	5	-.04	.00	-.0102	.01555
BASH	5	.02	.06	.0433	.01992
BIBI	5	.00	.07	.0292	.02637
BIME	5	-.01	.02	.0049	.01276
BMNS	5	-.01	.05	.0057	.02344
BMFI	5	.03	.08	.0472	.02046
BBOB	5	.01	.02	.0126	.00488
BTRI	5	.02	.12	.0544	.04503
BBAY	5	-.01	.03	.0114	.01325
BRTB	5	-.02	.03	.0070	.02216
G. Mean	5	-0.0007	0.056	0.0235	0.02375

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

يتبين من خلال نتائج التحليل الموضحة في الجدول أعلاه الى ظهور أقل متوسط حسابي لمصرف المتحد للاستثمار (BUND) والبالغ (-0.01)، فيما سجل المصرف التجاري العراقي (BCOI) أعلى متوسط حسابي بلغ (0.056). فيما تشير النتائج على المستوى الإجمالي الى تقارب كبير في معدلات ربحية الأسهم على صعيد جميع مفردات عينة البحث، حيث بلغ متوسط قيمة الانحراف المعياري (0.0237) وهي تشير الى وجود تفاوت ضئيل جدا بين ارباح السهم للمصارف المدروسة. فيما بلغت قيمة متوسط المتوسطات للربحية (0.0235) وهو متوسط متدني جدا يعكس عوائد منخفضة مقارنة بعوائد الاستثمار المقبولة في هذا القطاع عالميا

ت. تقييم وتحليل القيمة الدفترية للسهم الواحد: تم احتساب القيمة الدفترية للسهم الواحد بالرجوع الى القوائم المالية المنشورة للمصارف عينة البحث وخلال مدة البحث، من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية الى إجمالي عدد الأسهم المصدرة، وكانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (9) القيمة الدفترية للسهم الواحد للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	رمز المصرف	السنوات				
		2020	2019	2018	2017	2016
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	1.23	1.027	1.031	1.143	1.151
مصرف سومر التجاري	BSUC	1.052	1.078	1.074	1.07	1.068
المصرف التجاري العراقي	BCOI	1.089	1.231	1.136	1.167	1.128
المصرف المتحد للاستثمار	BUND	1.012	1.012	1.012	0.991	1.076
مصرف آشور الدولي	BASH	1.094	1.035	1.074	1.065	1.011
مصرف الاستثمار	BIBI	1.061	1.043	1.132	1.132	1.0159
مصرف الخليج التجاري	BIME	1.024	1.022	1.048	1.07	1.059
مصرف الشرق الأوسط	BMNS	1.06	1.069	1.084	1.084	1.146
مصرف المنصور	BMFI	1.146	1.119	1.189	1.16	1.15
مصرف الموصل	BBOB	1.068	1.063	1.053	1.072	1.052
مصرف بغداد	BTRI	1.114	1.095	1.067	1.065	1.131
مصرف بابل	BBAY	1.091	1.093	1.0898	1.0747	1.061
مصرف الائتمان العراقي	BRTB	1.175	1.189	1.254	1.262	1.227
متوسط نسبة القيمة الدفترية للسهم		1.094	1.083	1.096	1.104	1.098

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

تظهر النتائج المبينة في الجدول أعلاه الى وجود تفاوت ضئيل بين نسب القيمة الدفترية للسهم الواحد على صعيد المصارف بصورة عامة خلال مدة الدراسة، في حين يظهر تفاوت أقل خلال فترة الدراسة على صعيد كل مصرف على حده، وقد ظهر مصرف الائتمان (BRTB) بأعلى نسبة للقيمة الدفترية والتي بلغت (1.262) في سنة 2017، في حين ظهر المصرف المتحد للاستثمار (BUND) بأقل قيمة دفترية للسهم والتي بلغت (0.991) في سنة 2017. اما على المستوى الإجمالي فقد كانت أعلى نسبة قيمة دفترية للسهم في سنة 2019 اذ بلغت (1.083)، فيما كانت أعلى قيمة في سنة 2017 اذ بلغت (1.104). كما يلاحظ من خلال نتائج الجدول أعلاه بأن هيكل الملكية قد يكون له تأثير إيجابي على زيادة القيمة الدفترية للسهم، فمن الواضح بأن المصارف ذات هيكل الملكية الأجنبية والأفراد يسجل أعلى مستويات للقيمة الدفترية للأسهم على مستوى جميع مفردات الدراسة وخلال مدة الدراسة. والآتي جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للقيمة الدفترية للسهم للمصارف عينة البحث:

جدول (10) نتائج التحليل الوصفي لمتغير القيمة الدفترية للسهم للمصارف عينة البحث

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	1.03	1.23	1.1164	.08674
BSUC	5	1.05	1.08	1.0684	.00994
BCOI	5	1.09	1.23	1.1502	.05303
BUND	5	.99	1.08	1.0206	.03228
BASH	5	1.01	1.09	1.0558	.03284
BIBI	5	1.02	1.13	1.0768	.05290
BIME	5	1.02	1.07	1.0446	.02121
BMNS	5	1.06	1.15	1.0886	.03369
BMFI	5	1.12	1.19	1.1528	.02529

BBOB	5	1.05	1.07	1.0616	.00891
BTRI	5	1.07	1.13	1.0944	.02889
BBAY	5	1.06	1.09	1.0819	.01376
BRTB	5	1.18	1.26	1.2214	.03855
G. Mean	5	1.058	1.138	1.0948	0.03369

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

تشير نتائج التحليل في الجدول السابق الى أن نسب الوسط الحسابي تتراوح بين (1.02-1.152)، وان الوسط الحسابي على المستوى الإجمالي قد بلغ (1.095). فيما تشير نتائج الانحراف المعياري الاجالية الى وجود تفاوت ضئيل جدا بين المصارف عينة الدراسة اذ بلغ متوسط قيمة الانحراف المعياري (0.033).

ث. تقييم وتحليل قيمة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد: تم احتساب وتقييم نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد من خلال قسمة صافي التدفقات النقدية التشغيلية بعد الضريبة على العدد الإجمالي للأسهم المصدرة لكل مصرف من مصارف عينة البحث وخلال مدة البحث، بالاعتماد على القوائم المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث، وظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (11) التدفقات النقدية التشغيلية للسهم الواحد للمصارف عينة البحث

اسم المصرف	رمز المصرف	السنوات				
		2020	2019	2018	2017	2016
المصرف الأهلي العراقي	BNOI	0.051	0.156	0.111	0.224	0.274
مصرف سومر التجاري	BSUC	0.078	-0.234	0.177	0.186	0.013
المصرف التجاري العراقي	BCOI	0.355	0.083	0.03	0.101	-0.119
المصرف المتحد للاستثمار	BUND	0.376	-0.004	-0.166	0.032	.2060-
مصرف آشور الدولي	BASH	0.104	-0.153	0.395	-0.036	0.046
مصرف الاستثمار	BIBI	0.149	-0.298	-0.115	-0.072	0.178
مصرف الخليج التجاري	BIME	0.06	0.021	0.006	-0.5	0.08
مصرف الشرق الأوسط	BMNS	-0.016	-0.59	0.213	0.382	0.033
مصرف المنصور للاستثمار	BMFI	0.31	0.225	1.046	0.876	0.161
مصرف الموصل	BBOB	0.044	-0.078	0.278	0.005	0.122
مصرف بغداد	BTRI	1.721	-0.199	0.293	-0.08	-1.004
مصرف بابل	BBAY	-0.0432	-0.0448	-0.0815	-0.0182	-0.1624
مصرف الائتمان العراقي	BRTB	0.023	0.149	0.116	-0.119	-0.383
متوسط نسبة التدفقات النقدية التشغيلية للسهم		0.2471	-0.0744	0.1771	0.0754	-0.0744

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث.

وتشير النتائج المبينة في الجدول أعلاه الى وجود تفاوت بين المصارف عينة البحث بشكل عام، وخلال مدة البحث وعلى مستوى كل مصرف بشكل خاص، فعلى المستوى الإجمالي تشير النتائج الى ان اعلى متوسط للتدفقات النقدية التشغيلية كان في سنة 2020 حيث بلغ (0.247)، فيما بلغ أدنى متوسط في سنة 2016 و 2019 حيث بلغ (-0.0744). وهذا النتائج قد تعود الى عدة عوامل منها التغير الحاصل في صافي الدخل التشغيلي النقدي، وعدم استقرار النقد المحصل من العملاء أو المدفوع لهم وعدم ثبات المصاريف خلال السنة. ولتوضيح ذلك فان الجدول التالي يستعرض نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لهذا المتغير وكالاتي:

جدول (12) نتائج التحليل الوصفي لمتغير التدفقات النقدية التشغيلية للسهم للمصارف عينة البحث

Bank Code	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
BNOI	5	.05	.27	.1632	.08851
BSUC	5	-.23	.19	.0440	.17121
BCOI	5	-.12	.36	.0900	.17152

BUND	5	-0.21	.38	.0064	.23033
BASH	5	-0.15	.40	.0712	.20513
BIBI	5	-0.30	.18	-.0316	.19755
BIME	5	-.50	.08	-.0666	.24408
BMNS	5	-.59	.38	.0044	.36764
BMFI	5	.16	1.05	.5236	.40723
BBOB	5	-.08	.28	.0742	.13480
BTRI	5	-1.00	1.72	.1462	.99935
BBAY	5	-0.16	-.02	-.0700	.05636
BRTB	5	-.38	.15	-.0428	.21672
G. Mean	5	-0.27	0.417	0.0702	0.26849

المصدر: نتائج التحليل الوصفي باستخدام برنامج SPSS.

وتوضح النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه الى تفاوت الاوساط الحسابية بين مفردات العينة والتي تراوحت بين (-0.0316) و(0.523)، اذ بلغ المتوسط العام (0.07)، فيما أشار معدل الانحراف المعياري الى وجود تشتت غير كبير بين مفردات الدراسة وخلال مدة الدراسة.

اختبار وتحليل فرضيات البحث

1. اختبار جودة البيانات الأولية للنموذج: يتطلب اختبار النموذج، اختبار جودة المتغيرات والبيانات الأولية المراد اختبارها، لضمان سلامة ودقة التحليل المستخدم، اذ يتم إجراء تحليل التوزيع الطبيعي لفهم طبيعة المجتمع الخاضع للاختبار، لان العديد من التحليلات الإحصائية تعتمد على نوع توزيع البيانات. لذا سيتم اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية والمتمثلة بالمتغيرات المستقلة (E,BV,CF)، والمتغير التابع المتمثل بسعر الاغلاق للسهم (SHP) فضلا عن المتغير الضابط والمتمثل بحجم المصرف (FSIZE) باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews) وإجراء اختبار Jarque-Bera، (الملحق رقم 3) وكانت نتائج الاختبار كما مبينة في الجدول ادناه.

جدول (13) نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

Variable Code	Variable Name	Skewness	Kurtosis	Std. Dev.	Jarque-Bera	Probability
E	ربحية السهم	1.255	5.137	0.033	29.45	0.000
BV	القيمة الدفترية للسهم	0.846	3.185	0.063	7.850	0.019
CF	التدفقات النقدية للسهم	-7.872	62.99	25.562	10418.80	0.000
SHCP	سعر اغلاق السهم	0.721	2.808	0.241	5.736	0.056
BSIZE	حجم المصرف	0.914	3.005	0.402	89.06	0.0107
AQ	جودة التدقيق الخارجي	1.936	12.064	3.022	263.16	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

وتوفر قيمة الانحراف (skewness) إشارة إلى تماثل التوزيع، بينما توفر قيمة التفلطح (kurtosis) معلومات حول ذروة هذا التوزيع (Pallant، 2007). واطلعت النتائج الموضحة بالجدول أعلاه الى تراوح قيم الانحراف لمتغيرات البحث بين (0.721) لمتغير سعر اغلاق السهم الى (-7.872) لمتغير التدفقات النقدية. وتتراوح قيم التفلطح بين (2.808) لمتغير سعر السهم الى (62.99) لمتغير التدفقات النقدية خلال فترة البحث، لذا فإن معظم قيم الانحراف (باستثناء متغير التدفقات النقدية) كانت أقل من 2. وان كل قيم التفلطح كانت اعلى من 2. وبالنظر الى القيمة الاحتمالية Probability فان كل المتغيرات باستثناء متغير أسعار الاغلاق للأسهم، تتوزع توزيعاً غير طبعياً كونها تقل عن مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). وهو ما يجعل البيانات غير مؤهلة لاختبار فرضيات البحث باستخدام تحليل الانحدار المتعدد.

ولحل مشكلة التوزيع هذه تم إجراء عملية التحويل (Transformation)، لتحويل التوزيعات غير الطبيعية إلى توزيع طبيعي باستخدام اللوغاريتم (LOG10) (الملحق رقم 4). وبعد إجراء عملية التحويل كانت نتائج التوزيع كما في الجدول (19).

جدول (14) نتائج التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث بعد التحويل

Variable Code	Variable Name	Skewness	Kurtosis	Std. Dev.	Jarque-Bera	Probability
E	ربحية السهم	0.147	4.507	0.045	3.834	0.147
BV	القيمة الدفترية للسهم	-0.135	4.255	0.079	2.558	0.278
CF	التدفقات النقدية للسهم	0.150	2.970	1.673	0.080	0.960
SHCP	سعر اغلاق السهم	0.013	3.802	0.153	1.047	0.592
BSIZE	حجم المصرف	0.203	3.239	0.124	0.482	0.785
AQ	جودة التدقيق الخارجي	0.190	3.024	0.540	0.396	0.820

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي

وتشير نتائج اختبار التوزيع بعد التحويل الى ان جميع المتغيرات تخضع للتوزيع الطبيعي، اذ تزيد القيم الاحتمالية لكل متغير عن مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)

2. اختبار فرضية البحث الاولى: بغرض اختبار الفرضية الاولى للبحث باستخدام البيانات المحولة من خلال تطبيق معادلة الانحدار المتعدد لبيان تأثير المتغيرات المستقلة (المتغيرات المحاسبية) في سعر الاغلاق السنوي للسهم لتحديد المتغير المحاسبي الأكثر تأثيراً في تلك الأسعار (الأكثر ملائمة قيمة)، في ظل المتغير الضابط والمتمثل بحجم المصرف وبدونه. وبعد الانحدار الخطي المتعدد أحد الأساليب الإحصائية الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة المتعلقة بملائمة القيمة. اذ يحاول الانحدار الخطي المتعدد نمذجة العلاقة بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد من خلال معادلة خطية ملائمة. وتنص الفرضية الرئيسية الأولى على أن الأرباح لها ملائمة قيمة أكبر من القيمة الدفترية والتدفقات النقدية. وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لبناء النموذجين الآتيين:

النموذج الأول: بدون المتغير الضابط:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 CF_{it} + \epsilon_{it}$$

النموذج الثاني: مع المتغير الضابط:

$$P_{it} = \alpha + \beta_1 E_{it} + \beta_2 BV_{it} + \beta_3 CF_{it} + \beta_4 FSIZE_{it} + \epsilon_{it}$$

وباستخدام برنامج EViews الاحصائي، وتطبيق النموذجين على البيانات المجمعة للبحث كانت نتائج الاختبار (ملحق رقم 5) كما موضحة بالجدول (15).

جدول (15) نتائج اختبار الفرضية الاولى

Model 1				Model 2		
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
DE	1.934744	2.346002	0.0222	1.283080	1.894700	0.0672
DBV	1.507691	3.492389	0.0003	0.597424	1.396973	0.1720
DCF	0.000325	0.461397	0.6467	-0.124176	-1.843970	0.0745
DLOGF				0.379173	2.056909	0.0479
C	-0.394057	-0.782510	0.4380	-0.314230	-0.673023	0.5058
R ²	0.821503			0.882515		
Adj.R ²	0.746138			0.812759		
F-stat.	10.90026			12.65135		
Prob(F-stat.)	0.000000			0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

وفقاً للنموذج الأول المعتمد بدون ادخال المتغير الضابط، فان معامل متغير الأرباح كان بقيمة ($\beta^1 = 1.934$)، ومعامل القيمة الدفترية ($\beta^2 = 1.507$) ومعامل التدفقات النقدية ($\beta^3 = 0.0003$)، فيما تشير قيم المعنوية لهذه المعاملات الى ان متغير الأرباح هو المتغير المعنوي المؤثر بقيمة معنوية بلغت (0.022) وهي أصغر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). فيما كان مستوى المعنوية لكل من القيمة الدفترية والتدفقات النقدية أكبر من مستوى المعنوية المعتمد. وهو ما يؤثر ملائمة قيمة الأرباح وضعف ملائمة القيمة لكل من القيمة الدفترية والتدفقات النقدية على الرغم من العلاقة الإيجابية مع أسعار الاسهم. وهو ما يؤكد قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أن معامل الأرباح أكبر من معامل القيمة الدفترية والتدفقات النقدية. وهو ما يؤثر الى ان متغير الأرباح المحاسبية هو المتغير

الأكثر تأثيراً وتفسيرا للتغير الحاصل في المتغير المستقل والمتمثل بسعر السهم عند الاغلاق، حيث تشير قيمة (t) الى أنه عند زيادة ربح السهم الواحد بمقدار وحدة واحدة فهذا يؤدي الى زيادة سعر السهم الواحد بمقدار 1.934. فيما تشير قيمة (R²) للنموذج الأول بان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما نسبته (82%) من التغيرات الحاصلة في سعر اغلاق السهم، والمتبقي يعود الى متغيرات لا يمكن قياسها، أو أخطاء في تقدير النموذج. اما قيمة (Adj. R²) فكانت بمقدار (74%) تقريبا وهي تمثل القيمة الملائمة للمتغيرات المحاسبية في تفسير التغيرات الحاصلة في أسعار الأسهم عند الاغلاق.

اما عند ادخال المتغير الضابط لمعادلة الانحدار لتكوين النموذج الثاني للاختبار (الملحق رقم 6)، فلم يكن لاي من المتغيرات المحاسبية المستقلة تأثير معنوي في سعر السهم فجميعها كانت بمستوى معنوية أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، وهو ما يشير الى ان المتغيرات المحاسبية غير مؤثرة بشكل جوهري في أسعار الأسهم في ظل الاحجام الحالية للمصارف عينة البحث. وعلى الرغم من ذلك فان قيمة (R²) قد بلغت (0.882) وهو ما يعني بان النموذج بمتغيراته تلك يفسر (88%) من التغير الحاصل في أسعار الأسهم وهي اعلى مما عليه في ظل غياب متغير حجم المصرف. فيما بلغت قيمة (Adj. R²) ما نسبته (81%) وهي تمثل القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني للتغير الحاصل في أسعار الأسهم وهي ارتفعت مقارنة بالنموذج الأول بعد الاخذ بنظر الاعتبار حجم المصرف كمتغير ضابط. فيما تغيرت الأهمية النسبية ومعنوية معامل الأرباح بعد إضافة المتغير الضابط لتصبح غير معنوية في علاقتها مع أسعار الاسهم. فيما تبقت كما هي لمتغير القيمة الدفترية، وأصبح معامل التدفقات النقدية سالبا في ظل المتغير الضابط لتصبح علاقته عكسية مع أسعار الأسهم، وهو ما يؤكد أيضا قبول الفرضية الأولى من ان الارباح هي المتغير الأكثر ملائمة قيمة مقارنة بالمتغيرات الأخرى حتى في ظل ادخال المتغير الضابط.

فيما تشير قيمة إحصائية F المعنوية إلى أن النموذج ككل معنوي. وتشير النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه الى ان قيمة (F) الجدولية قد بلغت (10.90) و (12.65) وبمستوى معنوية (0.000) في ظل النموذج الأول والثاني على التوالي، والتي تؤكد معنوية النموذج ككل.

3. اختبار وتحليل الفرضية الرئيسية الثانية: وتنص الفرضية على أن ملائمة القيمة للمعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية) تكون أكبر في المصارف التجارية الخاضعة لتدقيق خارجي ذو جودة. اذ تم اختبار تأثير جودة التدقيق الخارجي في ملائمة القيمة من خلال المعادلتين الاتيتين:

معادلة الانحدار بدون المتغير الضابط:

$$SHP = \alpha_0 + \alpha_1 AQ + \alpha_2 E + \alpha_3 E * AQ + \alpha_4 BV + \alpha_5 BV * AQ + \alpha_6 CF + \alpha_7 CF * AQ + e$$

وتكون المعادلة بعد إضافة المتغير الضابط:

$$SHP = \alpha_0 + \alpha_1 AQ + \alpha_2 E + \alpha_3 E * AQ + \alpha_4 BV + \alpha_5 BV * AQ + \alpha_6 CF + \alpha_7 CF * AQ + \alpha_8 FSIZE + e$$

وكانت نتائج تطبيق معادلة الانحدار بدون ومع المتغير الضابط (الملحق رقم 17، 18) كما موضحة بالجدول الاتي:

جدول (16) نتائج اختبار الفرضية الثانية

Model 1				Model 2		
Variable	Coefficient	t-Statistic	Prob.	Coefficient	t-Statistic	Prob.
DAQ	-2.22E-11	-0.013111	0.9896	-3.90E-10	-0.246815	0.8063
DE	-34.85479	-0.865323	0.3919	0.119728	0.003021	0.9976
DEAQ	4.534149	0.885916	0.3808	-0.004280	-0.000848	0.9993
DBV	0.425305	0.237264	0.8136	-0.979447	-0.560807	0.5781
DBVAQ	0.032446	0.148491	0.8827	0.177987	0.846427	0.4024
DCF	0.438273	0.088270	0.9301	-1.075696	-0.231155	0.8184
DCFAQ	-0.055217	-0.088189	0.9302	0.135669	0.231188	0.8183
DLOGF				0.482627	2.712091	0.0098
C	-0.355306	-0.630241	0.5320	-13.09119	-2.770521	0.0084
R ²	0.829665			0.856123		
Adj.R ²	0.734112			0.769796		
F-stat.	8.682732			9.917264		
Prob(F-stat.)	0.000000			0.000000		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

ويتضح من خلال الجدول (16) أعلاه بان نتائج الانحدار للعينة بدون المتغير الضابط (Model 1) في علاقتها مع أسعار الأسهم عند الاغلاق، اذ كان معامل متغير الأرباح بمقدار ($\beta^2 = -34.854$)، ومعامل متغير القيمة الدفترية ($\beta^4 = 0.425$)، ومعامل متغير التدفقات النقدية ($\beta^6 = 0.438$). وان كل المتغيرات

الحاسبية الثلاث لم تكن ذات تأثير معنوي في أسعار الأسهم وهو ما يشير الى التأثير غير المهم للمتغيرات الحاسبية في أسعار الأسهم في ظل غياب جودة التدقيق الخارجي.

فيما لا تظهر جودة التدقيق الخارجي تأثيراً معنوياً على ملائمة القيمة للأرباح، وهو ما يوضحه عدم معنوية معامل شرط التفاعل بين جودة التدقيق الخارجي والأرباح ($\alpha_3 E * AQ$) الذي بلغ (4.534) وبمستوى معنوية (0.380) وهو اعلى من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05)، كما لا يظهر هذا المتغير تأثيراً معنوياً على ملائمة القيمة للقيمة الدفترية، حيث بلغ معامل شرط التفاعل ($\alpha_5 BV * AQ$) والذي بلغ (0.0324) وبمستوى معنوية (0.882) وهو اعلى من مستوى المعنوية المعتمد. كما لا يظهر أيضاً تأثيراً معنوياً على ملائمة القيمة للتدفقات النقدية لأسعار الأسهم عند الإغلاق، حيث بلغ معامل شرط التفاعل ($\alpha_7 CF * AQ$) والذي بلغ (-0.0552) وبمستوى معنوية (0.930) وهو أكبر من مستوى المعنوية المعتمد والبالغ (0.05). واستناداً الى معاملات شرط التفاعل المذكورة فإن المتغيرات الحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية) في تفاعلها مع جودة التدقيق الخارجي تعكس علاقة إيجابية غير معنوية التأثير، أما متغير التدفقات النقدية فإنه يعكس علاقة عكسية وغير معنوية التأثير مع جودة التدقيق الخارجي، ففي المصارف التي يكون فيها جودة التدقيق الخارجي، فإن سعر السهم يستجيب بشكل إيجابي للزيادة في الأرباح والقيمة الدفترية للسهم على وجه الخصوص، فيما يستجيب بشكل عكسي للزيادة في التدفقات النقدية ولكن بشكل غير كبير وهو ما يعكس الاهتمام الطبيعي بجودة التدقيق وتأثيراته في الأرباح الحاسبية المفصح عنها والقيم الدفترية لصافي الأصول.

كما يلاحظ بان قيم المعاملات للمتغيرات الحاسبية بدون التفاعل مع جودة التدقيق الخارجي ومقارنتها مع المعاملات التي تعكس التفاعل بين المتغير الحاسبي وجودة التدقيق الخارجي الى ان معاملات كل من الأرباح والقيمة الدفترية والتدفقات النقدية قد انخفضت في ظل التفاعل مع جودة التدقيق الخارجي. واستناداً الى تلك النتائج يتم رفض الفرضية الثانية.

كما يوضح الجدول (16) الى أن تضمين حجم المصرف كمتغير ضابط في نموذج الانحدار قد أدى الى ان يكون النموذج أقوى، حيث ارتفعت قيمة ($Adj.R^2$) من (73%) الى (76%). فيما لم تتغير الأهمية النسبية ومعنوية شروط التفاعل بين المتغيرات الحاسبية ومتغير جودة التدقيق الخارجي قبل وبعد تضمين المتغير الضابط. وتُعزى الزيادة في قيمة معامل الارتباط المعدلة إلى حد كبير إلى زيادة تأثير المتغير الضابط. فيما تشير قيمة (F) وقيمة معنوية النموذج الى ان كلا النموذجين (مع وبدون المتغير الضابط) هي نماذج معنوية ككل.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. تقارب جودة التدقيق الخارجي المقاسة في ضوء حجم انساب مكاتب التدقيق، وهو ما يؤشر تقارب حجم المصارف عينة البحث تقريباً، فضلاً عن التأثير التنظيمي في عملية تحديد الأجور وتقارب مستوى جودة التدقيق بين مكاتب وشركات التدقيق المكلفة بتدقيق المصارف عينة البحث.
2. تقارب ابحام المصارف التجارية العراقية بشكل عام وخلال فترة الدراسة، والتي تم قياسها من خلال اجمالي الأصول، وأن المصارف ذات الحجم الأكبر تتمثل في مصارف ذات ملكية فردية.
3. انخفاض مستوى ملائمة قيمة المعلومات الحاسبية بشكل عام في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وان ملائمة القيمة المحسوبة لربحية السهم كانت اعلى من ملائمة القيمة في ظل كل من القيمة الدفترية للسهم والتدفقات النقدية للسهم.
4. ارتفاع ملائمة القيمة على مستوى سنوات البحث بشكل نسبي في ظل المتغير الضابط وبدونه، اما على مستوى المتغيرات الحاسبية مجتمعة على مستوى سنوات البحث ، فقد كانت الملائمة أكبر في ظل عدم وجود المتغير الضابط.
5. تعد الأرباح للسهم الواحد المتغير الأكثر تأثيراً في أسعار الأسهم عند الإغلاق عند عدم الاخذ بنظر الاعتبار المتغير الضابط المتمثل بحجم المصرف. فيما لم يكن لأي من المتغيرات الحاسبية (الأرباح، القيمة الدفترية والتدفقات النقدية التشغيلية) تأثير مهم على أسعار الأسهم عند الإغلاق في ظل وجود المتغير الضابط.
6. ليس هناك تأثير معنوي لجودة التدقيق الخارجي في أي من المتغيرات الحاسبية الثلاث في علاقتها مع أسعار الأسهم في ظل وجود او عدم وجود المتغير الضابط.

التوصيات

1. ضرورة إلزام المصارف التجارية العراقية بالتطبيق الفعلي لقواعد واليات الحوكمة المؤسسية للمصارف العراقية الصادر عن البنك المركزي العراقي، وتفعيل دوره في الاشراف والرقابة المستمرة لضمان التطبيق الفعال والسليم.
2. ضرورة عمل البنك المركزي العراقي مع السلطة التشريعية على تعديل قانون الشركات العراقي ذي الرقم 21 لسنة 2004 المعدل ليتوافق مع متطلبات مبادئ وقواعد حوكمة الشركات المحلية والدولية.
3. ضرورة قيام البنك المركزي العراقي باعداد الدورات والاختبارات الفعلية اللازمة لادارات المصارف التجارية في مجال مفاهيم وتطبيقات الحوكمة بالشراكة مع المؤسسات والجامعات المحلية والدولية وبما يتناسب والتطورات الحاصلة في هذا المجال لتفعيل دورها في تنمية هذا القطاع الحيوي.
4. أهمية تشجيع ومراقبة التزام إدارات المصارف بالتطبيق السليم والمتكامل (IFRS) وبما يسهم في رفع جودة الإبلاغ المالي وسلامة وشفافية التقارير المالية المنشورة.

5. ضرورة قيام هيئة الأوراق المالية بمتابعة والزام المصارف التجارية على رفع مستوى الإبلاغ المالي وتوحيد تقاريرها المالية وفقا لمتطلبات (IAS1) عرض القوائم المالية، وبما يحقق قابلية المقارنة للمعلومات المالية المنشورة.
6. ضرورة قيام جمعية المحاسبين القانونيين دورها في تفعيل ومتابعة التزام مكاتب وشركات التدقيق بنظم رقابة الجودة، لرفع مستوى جودة التدقيق الخارجي لما له من انعكاسات كبيرة على القطاع المصرفي على وجه الخصوص.
7. أهمية قيام هيئة الأوراق المالية بفحص ومراجعة التقارير المالية وعرض المؤشرات التي تبين درجة التزام الشركات بتطبيقات حوكمة الشركات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بقواعدها نظرا لتنامي حجم مخاطر الاعمال في البيئة الاقتصادية محليا ودوليا.

المصادر العربية

1. محسن، حسين جليل، (2021)، "تأثير حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
2. السفان ميثم بدر يعوي، (2016)، "قياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية"، دراسة لنيل شهادة الماجستير في قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 18، العدد 4.
3. الشمري، حسنين راغب طلب، (2010)، "إنموذج مقترح لسور المحاسب الإداري في تنفيذ آليات حوكمة الشركات دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العراقية المختلطة"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
4. عقراوي، شلبر عبد الرحمن رشيد، (2015)، "المؤشرات المؤثرة في جودة التدقيق الخارجي وانعكاسها في مخاطر منظمات العمال - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومكاتب التدقيق الخاصة العراقية"، جزء من متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
5. قادر، ثامر حسين، (2021)، "تأثير حوكمة الشركات في الشفافية وانعكاسه على ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية- دراسة حالة لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد.

المصادر الأجنبية

1. Alkali, M., Zuru, N., & Kegudu, D. (2018), "Book value, earnings, dividends, and audit quality on the value relevance of accounting information among Nigerian listed firms". Accounting, 4(2), 73-82.
2. Alzoubi, Ebraheem Saleem Salem. "Audit quality, debt financing, and earnings management: Evidence from Jordan." Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 30 (2018): 69-84.
3. Amir, E., Harris, T. S., & Venuti, E. K. (1993), "A comparison of the value-relevance of US versus non-US GAAP accounting measures using form 20-F reconciliations". Journal of Accounting Research, 31, 230-264.
4. Anandarajan, A. & Hasan, I. (2010), "Value Relevance of Earnings: Evidence from Middle Eastern and North African Countries". Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting. Vol. 26, No. 2, 2010, 270-279.
5. Ball, R. and Brown, P. (1968), "An empirical evaluation of accounting income numbers", Journal of Accounting Research, 6(2), 159-178.
6. Bao, B. H. and Bao, D. H. (2001). "Characteristics of earnings versus book value firms in the Taiwan stock exchange". Advances in International Accounting, 14, 101-114.
7. Chen, P. and Zhang, G. (2007). "How do accounting variables explain stock price movements?" Theory and evidence. Journal of Accounting and Economics, 43, 219- 244.
8. Choi, J. H., Kim, C., Kim, J. B., & Zang, Y. (2010), "Audit office size, audit quality, and audit pricing. Auditing". A Journal of practice & theory, 29(1), 73-97.
9. Christensen, B. E., Glover, S. M., Omer, T. C., & Shelley, M. K. (2016). "Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors". Contemporary Accounting Research, 33(4), 1648-1684.
10. Covrig, V., Lau, S. T. and Ng, L. (2006), "Do domestic and foreign fund managers have similar preferences for stock characteristics? A cross-country analysis", Journal of International Business Studies, 37(3), 407-429.
11. DeAngelo, L. E. (1981). "Auditor size and audit quality". Journal of Accounting and Economics 3(3): 183-199.
12. DeFond, M., Erkens, D. H., and Zhang, J. (2014). "Do client characteristics really drive Big N quality differentiation". Working paper.
13. Faradilla, N. C., Shodiq, N., & Junaidi. (2016). "Pengaruh Persistensi Laba, Growth opportunities, dan Ukuran Perusahaan Terhadap Relevansi Nilai Laba Akuntansi" Jurnal Fakultas Ekonomi UIM, 129-133.
14. Feltham, G., and J. Ohlson. (1995), "Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities". Contemporary Accounting Research 1 1 (Spring): 689-73 1.
15. Ferguson, A., J. R. Francis and D. J. Stokes (2003). "The effects of firm-wide and office level industry expertise on audit pricing". The Accounting Review 78 (2): 429-449.
16. Francis, K. Reichelt, and D. Wang. (2005). "The pricing of national and city-specific reputation for industry expertise in the U.S. audit market". The Accounting Review 80 (1): 113-136.
17. Gee-Jung, K. (2009). "The value relevance of book values, earnings and cash flows". Evidence from Korea. International journal of business and management, 4(10), 28-42
18. Helalat, M. A. (2016). "Protection of Shareholders Minority in Joint Stock Company Pursuant to Jordan Companies Law". Journal of Politics and Law; Vol. 9, No. 10.
19. Kim, J. and Yoo, S. S. (2009). "Market liberalization and foreign equity portfolio selection in Korea". Journal of Multinational Financial Management, 19, 206-220.
20. Ota, K., (2001). "The Impact of Valuation Models on Value-Relevance Studies in Accounting Review of Theory and Evidence". Working Paper

21. Putri, SE, & Panggabean, RR (2020). "The Effects of Corporate Governance, Firm Size, Profitability, and Growth Opportunities on the Value Relevance of Accounting Earnings-a Study of the Indonesia Stock Exchange". *Ultimaccounting: Jurnal Ilmu Akuntansi*, 12(2), 174-193
22. Sukesti, F., Ghozali, I., Fuad, F. U. A. D., Kharis ALmasyhari, A., & Nurcahyono, N. (2021). "Factors affecting the stock price: The role of firm performance". *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(2), 165-173.
23. Vincent, L. (1999). "The information content of funds from operations (FFO) for real estate investment trusts (REITs) ". *Journal of Accounting and Economics*, 26, 69- 104.
24. Wijaya, Anggita Langgeng (2020). "The effect of audit quality on firm value: A case in Indonesian manufacturing Firm".
25. Zheng, X., Rajgopal, S., & Srinivasan, S. (2018). " Measuring audit quality".
26. Jabar, Dhia Shamki. (2012). "The Influence of Institutional Factors on the Value Relevance of Accounting Information". Evidence from Jordan, Diss. Universiti Utara Malaysia.
27. Singhvi, V. (2001). "Investor sentiment: Its measurement and dimensions". Ph.D. thesis. New York University.

الملاحق

الملحق (1) البيانات الأولية لتقييم آليات حوكمة الشركات

ت	إسم المصرف	فترة الإعتماد	رأس المال بالمليار	جودة التدقيق الخارجي
1	مصرف الأهلي العراقي	2016	250	78140000
		2017	250	105660000
		2018	250	94000000
		2019	250	89650000
		2020	250	93600000
2	مصرف سومر التجاري	2016	250	60500000
		2017	250	60000000
		2018	250	60000000
		2019	250	60000000
		2020	250	52000000
3	المصرف التجاري العراقي	2016	250	59681000
		2017	250	62200000
		2018	250	59500000
		2019	250	60500000
		2020	250	77870000
4	المصرف المتحد للإستثمار	2016	300	85109000
		2017	300	80000000
		2018	300	80000000
		2019	300	85500000
		2020	300	63500000
5	مصرف آشور الدولي	2016	250	75000000
		2017	250	75000000
		2018	250	75000000
		2019	250	58100000
		2020	250	89530000

72250000	250	2016	مصرف الإستثمار العراقي	6
62657000	250	2017		
79830000	250	2018		
69750000	250	2019		
75200000	250	2020		
91000000	300	2016	مصرف الخليج التجاري	7
90000000	300	2017		
90000000	300	2018		
78000000	300	2019		
68000000	300	2020		
72000000	250	2016	مصرف الشرق الأوسط العراقي	8
72045000	250	2017		
72000000	250	2018		
72000000	250	2019		
80000000	250	2020		
69387926	250	2016	مصرف المنصور للإستثمار	9
68900000	250	2017		
60000000	250	2018		
64350000	250	2019		
66750000	250	2020		
96206600	250	2016	مصرف الموصل	10
65250000	250	2017		
62000000	250	2018		
60150000	250	2019		
56900000	250	2020		
92000000	250	2016	مصرف بغداد	11
158870000	250	2017		
148750000	250	2018		
83000000	250	2019		
91000000	250	2020		
7234000	250	2016	مصرف بابل	12
222717766	250	2017		
69735000	250	2018		
6785000	250	2019		
6755000	250	2020		
58000000	250	2016	مصرف الائتمان العراقي	13
57000000	250	2017		

55500000	250	2018		
53500000	250	2019		
54700000	250	2020		

الملحق (2) البيانات الأولية لمتغيرات ملائمة القيمة

ت	اسم المصرف	السنة	ربح السهم الواحد	القيمة الدفترية للسهم الواحد	التدفقات النقدية للسهم الواحد	سعر السهم عند الإغلاق	المتغير الضابط (حجم المصرف)
1	مصرف الأهلي العراقي	2016	0.094	1.151	0.274	0.41	578847033000
		2017	0.012	1.143	0.224	0.47	603980329000
		2018	-0.032	1.031	0.111	0.34	525757058000
		2019	0.037	1.027	0.156	0.61	632802150000
		2020	0.08	1.23	0.051	0.92	893964966000
2	مصرف سومر التجاري	2016	0.015	1.068	0.013	0.9	351697600000
		2017	0.001599	1.07	0.186	0.9	390126545000
		2018	0.00364	1.074	0.177	0.9	409481703000
		2019	0.004	1.078	-0.234	0.51	350387452000
		2020	0.00427	1.052	0.078	0.4	333165030000
3	المصرف التجاري العراقي	2016	0.03	1.128	-0.119	0.48	423819261000
		2017	0.04	1.167	0.101	0.49	460616311000
		2018	0.043	1.136	0.03	0.47	443945613000
		2019	0.026	1.231	0.083	0.46	449595650000
		2020	0.142	1.089	0.355	0.44	616949229000
4	البنك التجاري الدولي	2016	0.004	1.076	-206	0.31	527820770171
		2017	-0.014	0.991	0.032	0.23	519396084568
		2018	-0.035	1.012	-0.166	0.09	515575372763
		2019	-0.007	1.012	-0.004	0.07	604313972000
		2020	0.001	1.012	0.376	0.08	699147651000
5	مصرف آثور الدولي	2016	0.059	1.011	0.046	0.34	374710708000
		2017	0.054	1.065	-0.036	0.3	375795746000
		2018	0.0191	1.074	0.395	0.23	467479690000
		2019	0.0243	1.035	-0.153	0.24	415992208000
		2020	0.06	1.094	0.104	0.28	473954153000
6	مصرف الإستثمار العراقي	2016	0.041	1.0159	0.178	0.6	577870247000
		2017	0.016	1.132	-0.072	0.42	573706556000
		2018	0.001	1.132	-0.115	0.28	607084862905
		2019	0.0688	1.043	-0.298	0.27	529829506291
		2020	0.019	1.061	0.149	0.23	571480175360
7	مصرف الخليج التجاري	2016	0.02	1.059	0.08	0.45	802022034419
		2017	0.014	1.07	-0.5	0.39	603312989740
		2018	0.002	1.048	0.006	0.19	578336518931
		2019	-0.013	1.022	0.021	0.14	549145530701
		2020	0.0015	1.024	0.06	0.14	510798283631

656850484000	0.43	0.033	1.146	0.047	2016	مصرف الشرق الأوسط العراقي	8
747131340000	0.35	0.382	1.084	-0.002	2017		
800749802000	0.13	0.213	1.084	-0.009	2018		
658231494000	0.1	-0.59	1.069	0.0003	2019		
647868750000	0.12	-0.016	1.06	-0.008	2020		
1101063814321	0.99	0.161	1.15	0.052	2016	مصرف المنصور للإستثمار	9
1316451509457	0.79	0.876	1.16	0.053	2017		
1566367957302	0.63	1.046	1.189	0.076	2018		
1461478909568	0.67	0.225	1.119	0.03	2019		
1287419060851	0.57	0.31	1.146	0.025	2020		
410055008175	0.56	0.122	1.052	0.014	2016	مصرف الموصل	10
409407169153	0.32	0.005	1.072	0.019	2017		
409740060338	0.16	0.278	1.053	0.01	2018		
410167917709	0.16	-0.078	1.063	0.014	2019		
397449289966	0.13	0.044	1.068	0.006	2020		
1200424117000	0.91	-1.004	1.131	0.081	2016	مصرف بغداد	11
1090587442000	0.61	-0.08	1.065	0.024	2017		
1113538558000	0.29	0.293	1.067	0.017	2018		
1132744205000	0.3	-0.199	1.095	0.029	2019		
1419538237000	0.41	1.721	1.114	0.121	2020		
344488645000	0.33	-0.1624	1.061	0.0294	2016	مصرف بابل	12
328532782000	0.3	-0.0182	1.0747	0.0136	2017		
375666557542	0.19	-0.0815	1.0898	0.0151	2018		
427424159717	0.11	-0.0448	1.093	0.0053	2019		
479429658341	0.07	-0.0432	1.091	-0.00655	2020		
513382999000	0.75	-0.383	1.227	0.02	2016	مصرف الائتمان العراقي	13
476638010000	0.68	-0.119	1.262	0.027	2017		
497694366000	0.4	0.116	1.254	0.022	2018		
522536851000	0.43	0.149	1.189	-0.02	2019		
527045441000	0.41	0.023	1.175	-0.014	2020		

الملحق (3) نتائج معادلة انحدار اختبار الفرضية الأولى بدون المتغير الضابط

Dependent Variable: DSHP

Method: Panel Least Squares

Date: 05/29/22 Time: 23:50

Sample: 2016 2020

Periods included: 5

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	1.934744	0.824698	2.346002	0.0222

DBV	1.507691	0.431708	3.492389	910.00
DCF	0.000325	0.000705	0.461397	0.6467
C	-0.394057	0.503581	-0.782510	0.4380
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.101045	R-squared	0.821503	
Mean dependent var	0.404308	Adjusted R-squared	0.746138	
S.D. dependent var	0.241026	S.E. of regression	0.121441	
Akaike info criterion	-1.131125	Sum squared resid	0.663651	
Schwarz criterion	-0.462082	Log likelihood	56.76155	
Hannan-Quinn criter.	-0.867145	F-statistic	10.90026	
Durbin-Watson stat	1.539773	Prob(F-statistic)	0.000000	

ملحق (4) نتائج معادلة انحدار الفرضية الأولى مع المتغير الضابط

Dependent Variable: DSHP

Method: Panel Least Squares

Date: 05/30/22 Time: 00:02

Sample (adjusted): 2017 2020

Periods included: 4

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 52

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DE	1.283080	0.677194	1.894700	0.0672
DBV	0.597424	0.427656	1.396973	0.1720
DCF	-0.124176	0.067342	-1.843970	0.0745
DLOGF	0.379173	0.184341	2.056909	0.0479
C	-0.314230	0.466893	-0.673023	0.5058
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
Period fixed (dummy variables)				
Root MSE	0.076215	R-squared	0.882515	
Mean dependent var	0.361923	Adjusted R-squared	0.812759	
S.D. dependent var	0.224526	S.E. of regression	0.097156	
Akaike info criterion	-1.541284	Sum squared resid	0.302054	
Schwarz criterion	-0.790806	Log likelihood	60.07339	

Hannan-Quinn criter.	-1.253569	F-statistic	12.65135
Durbin-Watson stat	1.874890	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق (5) نتائج اختبار معادلة جودة التدقيق الخارجي بدون المتغير الضابط

Dependent Variable: DSHP

Method: Panel Least Squares

Date: 05/30/22 Time: 00:33

Sample: 2016 2020

Periods included: 5

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAQ	-2.22E-11	1.69E-09	-0.013111	0.9896
DE	-34.85479	40.27951	-0.865323	0.3919
DEAQ	4.534149	5.118038	0.885916	0.3808
DBV	0.425305	1.792541	0.237264	0.8136
BVAQ	0.032446	0.218508	0.148491	0.8827
DCF	0.438273	4.965150	0.088270	0.9301
DCFAQ	-0.055217	0.626125	-0.088189	0.9302
C	-0.355306	0.563762	-0.630241	0.5320

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Period fixed (dummy variables)

Root MSE	0.098707	R-squared	0.829665
Mean dependent var	0.404308	Adjusted R-squared	0.734112
S.D. dependent var	0.241026	S.E. of regression	0.124284
Akaike info criterion	-1.054855	Sum squared resid	0.633303
Schwarz criterion	-0.252005	Log likelihood	58.28280
Hannan-Quinn criter.	-0.738079	F-statistic	8.682732
Durbin-Watson stat	1.057208	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق (6) نتائج اختبار معادلة جودة التدقيق الخارجي مع المتغير الضابط.

Dependent Variable: DSHP

Method: Panel Least Squares

Date: 05/30/22 Time: 00:35

Sample: 2016 2020

Periods included: 5

Cross-sections included: 13

Total panel (balanced) observations: 64

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DAQ	-3.90E-10	1.58E-09	-0.246815	0.8063
DE	0.119728	39.63581	0.003021	0.9976
DEAQ	-0.004280	5.047686	-0.000848	0.9993
DBV	-0.979447	1.746496	-0.560807	0.5781
DBVAQ	0.177987	0.210280	0.846427	0.4024
DCF	-1.075696	4.653576	-0.231155	0.8184
DCFAQ	0.135669	0.586833	0.231188	0.8183
DLOGF	0.482627	0.177954	2.712091	0.0098
C	-13.09119	4.725172	-2.770521	0.0084

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Period fixed (dummy variables)

Root MSE	0.090718	R-squared	0.856123
Mean dependent var	0.404308	Adjusted R-squared	0.769796
S.D. dependent var	0.241026	S.E. of regression	0.115643
Akaike info criterion	-1.192888	Sum squared resid	0.534936
Schwarz criterion	-0.356586	Log likelihood	63.76887
Hannan-Quinn criter.	-0.862913	F-statistic	9.917264
Durbin-Watson stat	1.854766	Prob(F-statistic)	0.000000